

Distr.: Limited
4 October 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 10 من جدول الأعمال

تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات

اليابان: مشروع قرار

.../48 تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى كمبوديا

إن مجلس حقوق الإنسان،

وإن يؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مثلما هو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ومثلما أعيد تأكيده في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ووفقاً لالتزاماتها بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006،

وإن يشير أيضاً إلى قراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و2/5 المؤرخين 18 حزيران/يونيه 2007، وإن يشدد على أن يؤدي المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة واجباتهم وفقاً لهذين القرارين ومرفقاتهما، وإن يشير كذلك إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 37/42 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2019 والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإن يضع في اعتباره تقارير الأمين العام عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها⁽¹⁾،

وإن يسلم بأن التاريخ المأساوي لكمبوديا يتطلب اتخاذ تدابير خاصة لضمان حماية حقوق الإنسان وعدم العودة إلى سياسات الماضي وممارساته، وفقاً لما ينص عليه الاتفاق المتعلق بتسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا الموقع في باريس في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1991،



وإن يلاحظ التطورات الجديدة في كمبوديا، ولا سيما ما تحقق من إنجازات ومظاهر تحسن في الميدانين الاقتصادي والثقافي على مدى السنوات الأخيرة بفضل خطط كمبوديا واستراتيجياتها وأطرها الوطنية ذات الصلة،

وإن يلاحظ أيضاً الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا لإعادة بناء البلد، وتعزيز حقوق الأفراد وحرّياتهم وكرامتهم مع حماية حياة الناس والحفاظ على السلم والاستقرار والأمن الاجتماعي والنظام العام، وتعزيز التنمية وتحسين نوعية حياة السكان، وإن يؤكد في هذا الصدد أهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، حتى أثناء انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

وإن يلاحظ كذلك ما بذلته حكومة كمبوديا من جهود وما أحرزته من تقدم في تعزيز الإصلاح القانوني بقيادة لجنة الإصلاح القانوني والقضائي، بسبل منها إنفاذ القوانين الأساسية، مثل قانون الإجراءات المدنية والقانون المدني وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات،

وإن يلاحظ تقرير حالة حقوق الإنسان في كمبوديا، الذي تصدره بصفة دورية البعثة الدائمة لكمبوديا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والذي يتضمن سرد الحكومة لحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، بما في ذلك التدابير السياساتية المتخذة والاستجابات للقضايا الرئيسية،

1- يؤكد من جديد أهمية الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا كهيئة مستقلة ونزيهة، ويعتقد أنها ستسهم إسهاماً كبيراً في القضاء على الإفلات من العقاب وفي إرساء سيادة القانون بوسائل تشمل استغلال إمكاناتها كمحكمة نموذجية لكمبوديا، ويؤيد موقف حكومة كمبوديا والأمم المتحدة للمضي قدماً في عمل الدوائر الاستثنائية بطريقة عادلة وفعالة وسريعة للوفاء بولايتها، بالنظر إلى تقدم سن الأشخاص المتهمين وضعف حالتهم الصحية، وطول انتظار شعب كمبوديا لتحقيق العدالة؛

2- يشدد على ضرورة تقديم حكومة كمبوديا والمجتمع الدولي كل المساعدة المناسبة للدوائر الاستثنائية، ويشدد أيضاً على أهمية أن تدير هذه الدوائر الموارد المالية بطريقة فعالة ومستدامة؛

3- يهيب بحكومة كمبوديا أن تعمل على نقل معارف أعضاء هيئات المحاكم في الدوائر الاستثنائية وتقاسم ممارساتهم الجيدة، ويرحب في هذا الصدد باعتماد الجمعية العامة قرارها 257/75 بآء بشأن الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا - المهام المتبقية، في 7 تموز/يوليه 2021، وتوقيع ممثلي الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا على الإضافة المتعلقة بالترتيبات الانتقالية وعلى إطار إنجاز أعمال الدوائر الاستثنائية في 11 و26 آب/أغسطس 2021 على التوالي، مع مراعاة أهمية توفير الحماية للضحايا والشهود، ونشر المعلومات على الجمهور والتواصل مع الأطراف المدنية؛

4- يرحب بالمشاركة الإيجابية لحكومة كمبوديا في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل وقبولها معظم التوصيات المقدمة أثناء تلك الجولة وما أحرزته من تقدم في تنفيذها حتى الآن؛

5- يرحب أيضاً بدعم حكومة كمبوديا وتعاونها وحواراتها البناءة مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، بما في ذلك ما يتعلق بوصوله دون قيود إلى البلد، كما يرحب بتقرير المقرر الخاصة [السابقة]⁽²⁾ والتوصيات الواردة فيهما، ويدعو الحكومة إلى مواصلة التواصل مع المقرر الخاص بشأن أفضل السبل لتنفيذ توصياته، مع مراعاة السياق الوطني لكمبوديا؛

6- يرحب كذلك بالتجديد الحادي عشر في كانون الأول/ديسمبر 2020 لمذكرة التفاهم المتعلقة بتنفيذ برنامج التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان والمبرمة بين حكومة كمبوديا والمكتب

(2) Add.1 و A/HRC/45/51.

الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بنوم بنه، من أجل تمديد ولاية ذلك المكتب لمدة عامين آخرين؛

7- يثني على التعاون الإيجابي بين حكومة كمبوديا والمفوضية السامية، في جملة أمور، منها بالأخص ما يتعلق بحماية حقوق الشعوب الأصلية في ملكية الأراضي، والمساعدة التقنية لصياغة قانون بشأن الإعاقة، وتهيئة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، والحد من اكتظاظ السجون، ويشجع على تعزيز التعاون بين الحكومة والمفوضية السامية على النحو المحدد في مذكرة التفاهم المبرمة بين الحكومة والمكتب الميداني للمفوضية السامية في بنوم بنه؛

8- يشجع حكومة كمبوديا على تنفيذ أهداف كمبوديا المتعلقة بالتنمية المستدامة بدعم من المجتمع الدولي وعلى إجراء إصلاح إداري عن طريق إدراج غايات ومؤشرات قوية فيما يخص الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة؛

9- يؤكد من جديد ضرورة أن تعزز حكومة كمبوديا الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون والتقييد بها بوسائل منها اعتماد القوانين والمدونات الأساسية اللازمة لإقامة مجتمع ديمقراطي وقضاء مستقل وتقيحها ومواصلة تنفيذها وضمان امتثال الدولة لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان المكرسة في دستور كمبوديا؛

10- يرحب بالجهود الجارية لتحسين الوصول إلى العدالة، بما في ذلك إنشاء أربع محاكم استئناف إقليمية، ويشجع حكومة كمبوديا على التعجيل باعتماد سياسة المعونة القضائية من أجل ضمان وصول الجميع إلى العدالة، ويلاحظ تنفيذ ثلاثة قوانين أساسية بشأن السلطة القضائية، وهي القانون المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والمدعين العامين، والقانون المتعلق بتنظيم المحاكم وسير عملها، والتعديل المدخل على القانون المتعلق بتنظيم المجلس الأعلى للقضاء وسير عمله؛

11- يشدد على ضرورة أن تواصل حكومة كمبوديا تعزيز جهودها الرامية إلى التحقيق، على وجه السرعة، مع جميع مرتكبي الجرائم الخطيرة، بما فيها انتهاكات حقوق الإنسان، ومقاضاتهم، وفقاً للأصول القانونية الواجبة المنصوص عليها في الدستور ومع الامتثال التام لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ويعرب مرة أخرى عن بالغ قلقه إزاء وفاة محلل سياسي في 10 تموز/ يولييه 2016، وما نتج عن ذلك من أثر سلبي ملموس على المجتمع المدني والأصوات المستقلة في كمبوديا، ويهيب بسلطات كمبوديا أن تبدأ تحقيقاً كاملاً وشفافاً في هذه الحالات؛

12- يرحب بالإسراع في تسوية القضايا المتراكمة، ويشجع حكومة كمبوديا على مواصلة جهودها الرامية إلى الإصلاح القضائي، بما في ذلك من أجل حماية الحق في محاكمة عادلة ومواصلة الحد من اكتظاظ السجون ومن الاحتجاز السابق للمحاكمة، مع مراعاة ضرورة الوقاية من مرض فيروس كورونا (كوفيد -19) داخل السجون؛

13- يلاحظ الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا لمكافحة الفساد، ويشجع على تنفيذ قانون العقوبات وقانون مكافحة الفساد، ويشجع الحكومة أيضاً على مواصلة الجهود الأخرى المماثلة، بما في ذلك عن طريق أنشطة وحدة مكافحة الفساد؛

14- يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا من أجل مكافحة الجرائم، مثل الاتجار بالأشخاص والاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، ويحث الحكومة على بذل المزيد من الجهود من أجل ذلك، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، لمكافحة المشاكل الرئيسية التي لا تزال قائمة في هذا المجال؛

15- يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا على أساس استراتيجيتها الخمسية للمساواة بين الجنسين (2019-2023)، ويشجع الحكومة على زيادة تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة، بما في ذلك مشاركتها في عمليات صنع القرار، وزيادة المكاسب الاقتصادية التي تحصل عليها من خلال تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية ومعايير العمل؛

16- يلاحظ بتقدير الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا لحل القضايا المتعلقة بالأراضي بوسائل منها تنفيذ القوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك الوقف الاختياري لامتيازات استغلال الأراضي لأغراض اقتصادية، والتسجيل المنتظم للأراضي، وتسجيل قرابة 6,2 ملايين سند امتلاك مواطنين لأراض، بمن فيهم نساء، ويشجع الحكومة على تعزيز الفعال لامتلاك النساء والفئات الضعيفة للأراضي من خلال نظام امتيازات استغلال الأراضي لأغراض اجتماعية، وبينما يعترف بالقضايا المعلقة في هذا المجال، يحث الحكومة على مواصلة وتعزيز جهودها الرامية إلى إيجاد حل منصف وسريع لتلك القضايا بصورة عادلة وصریحة، مع مراعاة حقوق الأطراف المعنية وما يقع عليها من آثار فعلية، ومع الامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة مثل قانون الأراضي، وقانون نزع الملكية، والمنشور المتعلق بتسوية أوضاع المباني المؤقتة غير القانونية في المدن والمناطق الحضرية، والسياسة الوطنية للإسكان، وكذلك من خلال تعزيز قدرات وفعالية المؤسسات المعنية، مثل الهيئة الوطنية لحل المنازعات المتعلقة بالأراضي، ولجان المسح العقاري على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقاليم والمقاطعات، وغيرها من المؤسسات المعنية؛

17- يلاحظ الالتزامات التي تعهدت بها حكومة كمبوديا والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ التزاماتها بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، ويحث الحكومة على مواصلة اتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتعزيز تعاونها، لتحقيق هذا الغرض، مع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية السامية، عن طريق تكثيف الحوار ووضع أنشطة مشتركة؛

18- يلاحظ بتقدير الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا والتقدم الذي أحرزته من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامها بإجراء ما يصل إلى 60 جولة من المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن المشروع الأول الحالي للقانون ذي الصلة لضمان استقلال هذه المؤسسة وحيادها، بما يتفق مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛

19- يرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يخص تسوية الشكاوى المقدمة من أفراد؛

20- يرحب أيضاً بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا وبالتقدم الذي أحرزته فيما يخص تعزيز الإصلاح في مجال اللامركزية ومنع التركيز بهدف تحقيق التطور الديمقراطي عن طريق تدعيم المؤسسات دون الوطنية والشعبية؛

21- يعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور البيئة المدنية والسياسية في كمبوديا بسبب الآثار المروعة الملموسة للملاحقات القضائية وغيرها من الإجراءات، بما في ذلك الاعتقالات وما يدعى ممارسته من مراقبة ومضايقة وعنف ضد أعضاء الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني، بما يشمل المنظمات البيئية ووسائل الإعلام، وحل حزب المعارضة السابق، ويهيب بجميع الأطراف أن تعمل معاً من أجل تهدئة التوترات وبناء الثقة والطمأنينة من خلال استعادة الحوار مع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد، ويهيب بحكومة كمبوديا بشدة أن تضمن، من بين جملة أمور، الحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والتجمع، وأن تتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بالقضايا المعنية، ويحث الحكومة على اتخاذ تدابير إضافية مناسبة لتشجيع وتمكين المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات ووسائل الإعلام، والقيام

بدور بناء في توطيد التطور الديمقراطي في كمبوديا، بوسائل منها صون وتشجيع أنشطة النقابات ووسائل الإعلام، وفي تعزيز المساواة بين جميع الأحزاب في الوصول إلى وسائل الإعلام؛

22- يعرب عن اهتمامه بتقرير المقررة الخاصة⁽³⁾ الذي رحبت فيه المكلفة بالولاية بالإفراج عن كيم سوخا، وإن كان ذلك تحت إشراف قضائي، ويلاحظ في الوقت نفسه أن خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان قد أعربوا عن قلقهم إزاء محاكمته؛ ويشجع بشدة حكومة كمبوديا على ضمان إجراء محاكمة سريعة وشفافة وعادلة وفقاً للالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان، ويلاحظ أن 26 عضواً من حزب المعارضة السابق قد استعادوا حقهم في القيام بأنشطة سياسية، وأن عدة أعضاء من المعارضة قد أسسوا أحزاباً سياسية جديدة نتيجة تعديل قانون الأحزاب السياسية المعتمد في كانون الثاني/يناير 2019؛ ويشجع الحكومة بشدة على ضمان الحقوق السياسية للجميع، وبذل جهود متواصلة لحل مسألة الحظر المفروض على الأنشطة السياسية لكبار أعضاء حزب المعارضة المتبقين، وتوسيع الحيز الديمقراطي لصالح الناشطين السياسيين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، بما في ذلك أعضاء أحزاب المعارضة، لتمكينهم من المشاركة بصورة نشطة وسلمية ومسؤولة وصريحة في نقاش سياسي شامل، ويشجع بشدة جميع الأطراف على إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية والسلام والاستقرار؛

23- يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار القيود المفروضة على المجتمع المدني والأحزاب السياسية والأثر السلبي لقانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والتعديلين المؤرخين 7 آذار/مارس و28 تموز/يوليه 2017 اللذين أدخلتا على قانون الأحزاب السياسية، ويدرك في الوقت نفسه أن هناك استعراضاً جارياً للتعديلات المقترحة على قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بالتشاور مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين، ويحث الحكومة على مواصلة بذل الجهود لتوسيع الحيز السياسي والمدني وضمان الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وبيئة مواتية لممارسة الأنشطة السياسية من قبل جميع الأحزاب السياسية في ظل المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون؛

24- يعرب عن قلقه إزاء ما ورد بشأن إحجام الكثير من الناس عموماً عن التحدث بشكل علني والتعبير عن آرائهم على الإنترنت خوفاً من الاعتقال والمراقبة، وإزاء العدد المحدود للتجمعات والمظاهرات السلمية المسموح بها وفقاً لقانون المظاهرات السلمية، ويشجع حكومة كمبوديا على أن تواصل اتخاذ إجراءات لتعزيز حقوق جميع الكمبوديين وكرامتهم من خلال حماية الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، وفقاً للسياق التاريخي لكمبوديا، وأن تضمن، في سبيل ذلك، التزام الحكمة في تفسير وتطبيق كافة القوانين، بهدف تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على نحو يتفق وسيادة القانون؛

25- يضع في الاعتبار الاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها المقررة الخاصة في الإضافة لتقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين فيما يتعلق بعملية ونتائج الانتخابات الوطنية التي أجريت في عام 2018⁽⁴⁾، وبينما يحيط علماً بمعدلات التصويت العالية التي بلغت 83,02 في المائة، يعرب على الأسف إزاء نسبة الأصوات الباطلة التي أدلى بها في الانتخابات والتي بلغت 8,5 في المائة، ويدعو حكومة كمبوديا، بالنظر إلى الانتخابات المقبلة بما فيها الانتخابات البلدية لعام 2022 والانتخابات العامة لعام 2023، إلى تعزيز الحوار والمصالحة مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل ضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشاملة وممثلة لجميع الكمبوديين، وحماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية لجميع الكمبوديين لكي تواصل بصورة مطردة تدعيم بناء الأمة بدعم من مجموعة واسعة من الكمبوديين؛

(3) A/HRC/45/51.

(4) A/HRC/39/73/Add.1.

26- يلاحظ بقلق أن التعديلات التي أُدخلت على قانون الأحزاب السياسية في عام 2017 يمكن أن تؤدي إلى تقييد تعسفي لأنشطة الأحزاب السياسية، وبينما يقر بأن التعديلات التي أُدخلت على هذا القانون في عام 2019 أدت إلى إعادة الحقوق السياسية إلى بعض أعضاء حزب المعارضة السابق، يشجع جميع أصحاب المصلحة على تعزيز عملية ديمقراطية سلمية في ظل سيادة القانون والالتزام بنظام ديمقراطية ليبرالية تعددية، وفقاً للدستور، ويدعو حكومة كمبوديا إلى ضمان حماية الحصانة البرلمانية وحرية الأنشطة السياسية تحقيقاً لهذا الغرض؛

27- يلاحظ الرسالة المشتركة الموجهة من ثلاثة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن المرسوم الفرعي المتعلق بإنشاء بوابة الإنترنت الوطنية في 7 نيسان/أبريل 2021، ورد حكومة كمبوديا، وعزم الحكومة على سن قانون بشأن حماية المعلومات، ويحث الحكومة بشدة على مواصلة جهودها لضمان حماية خصوصية الأفراد وبياناتهم وحرية التعبير والرأي على الإنترنت وفقاً للقوانين الدولية لحقوق الإنسان؛

28- يقر بوجود قرابة 6 000 جمعية ومنظمة غير حكومية عاملة، يواصل بعضها المشاركة في تقديم تقارير منتظمة ووجهات نظر تنتقد الحكومة، ويلاحظ التفاعلات والمشاورات بين حكومة كمبوديا ومنظمات المجتمع المدني التي جرت عدة مرات، ويحث الحكومة بشدة على العمل مع المجتمع المدني بطريقة بناءة، ومواصلة مراعاة مصالح وشواغل جميع أصحاب المصلحة عند سن و/أو تنفيذ قوانين وتدابير شتى قد تؤثر في أنشطة المجتمع المدني، ولا سيما من خلال مراجعة القانون المتعلق بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية، بغية مواصلة تعزيز مجتمع مدني حيوي، وحماية وضمان حرية الكلام وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وفقاً للدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

29- يلاحظ بتقدير التزام حكومة كمبوديا بالتصدي لجائحة كوفيد-19 والتقدم الذي أحرزته في هذا الصدد، ولا سيما قراراتها بشأن منح الموافقة لسفينة سياحية للرسو لدواعي إنسانية، وتقديم المساعدة الطبية الإنسانية لعدد من البلدان في المنطقة، وإرسال تحويلات نقدية إلى الأسر الفقيرة والضعيفة، ومخطط التطعيم الوطني، ويحث الحكومة في الوقت نفسه على إيلاء الاهتمام للحيز السياسي والمدني عند تنفيذ هذه التدابير؛

30- يلاحظ الجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا فيما يخص العلاقات مع المجتمع المدني، مثل الأمر الجديد الذي أصدرته وزارة الداخلية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018 للسلطات دون الوطنية، والذي يؤكد من جديد أن المنظمات غير الحكومية تتمتع بحرية كاملة في القيام بأنشطتها وفقاً للقانون الكمبودي، وعقد حوار نصف سنوي بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الأمر الصادر في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بإلغاء شرط الإخطار قبل ثلاثة أيام، ويدعو الحكومة إلى تدكير السلطات المحلية لكي تنفذ الأمرين المذكورين بشكل صحيح وتبذل جهوداً متواصلة للمساهمة في تحسين العلاقات مع المجتمع المدني، بما في ذلك على المستوى دون الوطني؛

31- يدعو الأمين العام ووكالات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في كمبوديا والمجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، إلى مواصلة العمل مع حكومة كمبوديا من أجل توطيد الديمقراطية وضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان لفائدة جميع الأفراد في كمبوديا، بسبل منها تقديم المساعدة في المجالات التالية:

(أ) صياغة القوانين والمساعدة في إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان؛

(ب) بناء القدرات من أجل تعزيز المؤسسات القانونية، بوسائل منها تحسين استقلالية ونوعية أداء القضاة والمدعين العامين والمحامين وموظفي المحاكم، والاستفادة من الخبرة التي اكتسبها المواطنون الكمبوديون الذين عملوا في الدوائر الاستثنائية لمحاكم كمبوديا؛

(ج) بناء القدرات من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية وإنفاذ القوانين، وكذلك تقديم ما يلزم من معدات لبلوغ هذه الأهداف؛

(د) تنفيذ التوصيات المقبولة في سياق الاستعراض الدوري الشامل؛

(هـ) المساعدة في تقييم التقدم المحرز في قضايا حقوق الإنسان؛

32- يقرر تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا لمدة سنتين، ويطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ولايته إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الحادية والخمسين والرابعة والخمسين وأن يقدم إلى المجلس إحاطة شفوية بالمستجدات في دورتيه التاسعة والأربعين والثانية والخمسين، وأن يتعاون تعاوناً بنأً مع حكومة كمبوديا من أجل زيادة تحسين حالة حقوق الإنسان في هذا البلد؛

33- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الحادية والخمسين والرابعة والخمسين تقريراً عن دور وإنجازات المفاوضات السامية في مجال مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

34- يقرر مواصلة النظر في حالة حقوق الإنسان في كمبوديا في دورته الرابعة والخمسين.